

رسائل
إلى المحررالضابط موقوف...
بجرم آخر

رداً على ما ورد في «الأخبار» أمس، بعنوان «توقيف ضابط بتهمة مساعدة إرهابيين»، وجاء فيه أن مخابرات الجيش أوقفت ضابطاً في قوى الأمن الداخلي برتبة مقدم، بشبهة تهريب أسلحة ومواد غذائية ومحروقات إلى المجموعات الإرهابية في الجرد، علماً بأنه كان قد أوقف سابقاً بشبهة المشاركة في ملكية مصنع «كبتاغون»، أصدرت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي التوضيح الآتي:

إن الضابط المذكور قد أوقف سابقاً بجرم آخر، ويلاحق أمام القضاء العسكري، وقد أخلى سبيله، ومن ثم أعيد توقيفه بعد متابعة المحاكمة، بحيث صدرت بحقه مذكرة توقيف وجاهية بتاريخ 2017/11/29 بالجرم ذاته. إضافة إلى ذلك، فإنه قد حوكم تاديباً من قبل المؤسسة، وهو حالياً في حالة انقطاع عن الخدمة. لذلك إن مضمون الخبر المتداول عارٍ من الصحة.



... وتعليقاً على الخبر نفسه، وردنا من قيادة الجيش الرد الآتي:

نشرت صحيفتكم في عددها الصادر أمس خبراً مفاده أن مخابرات الجيش أوقفت ضابطاً في قوى الأمن الداخلي برتبة مقدم، بناءً على اعترافات الشيخ العرسالي مصطفى الحجيري اللبناني، المعروف بـ«أبو طاقية»... يهيم قيادة الجيش أن تنفي صحة هذا الخبر.

المعيد علي قانصو
مدير التوجيه

تقرير

الجميل يحاور جعجع:
هل يتخلى
عن حلفائه الجدد؟

قبل أربعة أشهر من الانتخابات النيابية، قرر النائب سامي الجميل «اللمب» بمصير المستقلين و«المجتمع المدني» المتحالف معه، عبر فتحه الباب لحوار مع القوات اللبنانية قد يؤدي إلى تحالف انتخابي بينهما

ليا القرني

الواقع: «الرئيس» ميشال عون قوة ضاربة، الهدف: «جمع كل الأطراف المسيحية المعارضة في جبهة وطنية، حتى نتمكن من خوض معركة ضد».

الحاجة: «فك الرباط بين عون ورئيس القوات اللبنانية سمير جعجع، وضّم الأخير إلى هذه الجبهة»، بعد أن فقد الأمل في «التعويل على سحب رئيس الحكومة سعد الحريري من موقعه الموالي للرئاسة الأولى»، فمن يعتقد أن «بإمكانه، وحيداً، خوض معركة ضد عون يختر مخطأ»، الكلام لإحدى الشخصيات البارزة في ما كان يُعرف باسم الأمانة العامة لقوى الأمن الداخلي، في مناسبة الحديث عن بدء الحوار بين حزبي الكتائب والقوات اللبنانية، في محاولةٍ منهما لنسج تحالف انتخابي.

يعتقد رفاق الأمل للقوات اللبنانية، أنها بعد العزلة السياسية التي فرضت عليها من التيار الوطني الحر وتيار المستقبل، لم يعد من حل أمامها سوى تحطيم جبل الجليد بينها وبين قيادة الصيفي. بعد فشل التحالف بين العونيين والقواتيين، وسقوط نظرية الـ«86%» التي تغنيا بها لفترة طويلة، معتبرين أنهما يختصران التمثيل المسيحي في مؤسسات الدولة، وبعد أن انتهى مفعول «الابتزاز» الذي مارسه القوات اللبنانية وتيار المردة عبر

يجري العمل لجمع
المسيحيين في جبهة
معارضة لعون
(هيلم الموسوي)

الانفتاح القواتي على الكتائب بدأ منذ زيارة جعجع لرحلة في أب الماضي، وطلبه من النائب إليي ماروني نقل تحياته إلى الجميل. ولكن، كانت المعلومات حينها تتحدث عن رغبة جعجع في تحالف مع الكتائب في بعض الدوائر الانتخابية، ولا سيما في جبل لبنان. أزمة 4 تشرين الثاني (إعلان الرئيس سعد الحريري - من الرياض - استقالته من رئاسة الحكومة)، بذلت المعطيات. ظل جعجع أن الحريري لن يستطيع الاستمرار في سياسة معارضة المملكة السعودية طويلاً، متأملاً في أنها ستفرض حلفاً انتخابياً يضم كل فريق 14 آذار. ولكن، بدأ يظهر أن أولوية تيار المستقبل هي في التحالف مع التيار الوطني الحر، الذي ساهم في «تحريره» من «الأسر». لذلك، قرر جعجع «ترقيع بنطلونه»، قبل الانتخابات، وإعادة وصل خطوطه مع الجميل، صاحب «معارضة الزعيق»، كما وصفه جعجع سابقاً. حوار المصالحة - المصلحة، يقوده النائبان فادي كرم عن القوات وسامر سعادة عن الكتائب، الطرفان يقولان إن الأمور ما زالت في بداياتها، «جُل ما اتفقنا عليه هو التهدئة بيننا وعلى وسائل التواصل الاجتماعي». وقالت القوات للكتائب إنه «هذه المرة نحن في الحكومة، الدورة المقبلة قد تكونون أنتم، لا يجب أن يفسد هذا الأمر في الود قضية».

يعتبر حزب الكتائب نفسه «في موقع القوي، وموقفه واضح. فلتعرض القوات اللبنانية ما لديها، وبناءً عليه نتفاوض. علماً أن الملف الانتخابي لم يُبحث مع القوات»، بحسب مصادر كتائبية. عاثنان يرفعهما الجميل، بوجه جعجع، العنصر السابق في الكتائب: «الاستقالة من الحكومة، والاتفاق على تقسيم الدوائر الانتخابية، شرط أن لا تكون اللوائح مشتركة. بمعنى أنه في الدائرة التي يترشح فيها الكتائب، تكون القوات داعمة،

تضخيم الحديث عن تقارب بينهما، تلفتت قيادة معراب فلم تجد أمامها سوى حلفائها السابقين، لتتعامل معهم كـ«خطة باء». لذلك، يجب تلقف هذه «الحاجة» القواتية إلى مُتنفس سياسي، وفتح الباب أمام سمير جعجع ليعود. وجهة النظر هذه، تعتبر أنه لا يجب «إضعاف» ساكن معراب عبر فرض شروطٍ عليه، كانسحابه من الحكومة، «قبل تقديم بديل له، ومشروع واضح ومضمون»، مع وجود «شبه قناعة بأن من الصعب على جعجع أن يخرج من التركيبة الوزارية، ويُعارض العهد ورئاسة الجمهورية، فهو يُدرك تماماً الانعكاس السلبي الذي سيُسببه له هذا الخيار». في المقابل، لا يُمكن النائب سامي الجميل «التقدمي والإصلاحي والقريب من المجتمع المدني»، أن يكمل بهذا المسار «من دون القيام بأي حساب لتاريخ حزبه الذي ورثه مع كتلة نيابية ووزارية، قرّر التخلي عنها. فعندها سيُسأل ويُحاسَب عن هذا الإرث». إضافة إلى أن العمل السياسي «لا يُمكن أن يكتمل من دون كتلة نيابية وازنة». ورئيس حزب الكتائب، الذي يطرح نفسه من موقع المعارض لكل التركيبة السياسية الحالية، «ما كان ليفتح المجال أمام حوار مع القوات، لو لم يكن مُدركاً للواقع والصعوبات التي تُرافقها». هل تشكيل جبهة معارضة مطلب من السعودية؟ «قد يكون حاجة لها، ولكن لم نسمع ذلك من المسؤولين السعوديين».



تستبعد القوات
تشكيل جبهة معارضة
قبل الانتخابات النيابية



تقرير

«نضط البر» في مجلس النواب: ماذا عن الملكية

ميسم زرق

وُضع القطر النفطي في البر على سكة التشريع لينضم إلى القطر النفطي البحري، إذ بدأت مناقشة مسودة مشروع قانون النفط البري على طاولة اللجنة النيابية الفرعية التي يرأسها النائب جوزف المعلوف، والتي عقدت منذ يومين أولى جلساتها لبحث جميع النقاط من الاستطلاع إلى الاستكشاف، فالإنتاج والنقل والتخزين والتصفية والبيع، وتحديد العائدات النفطية. من الأمور الأساسية التي استندت إليها اللجنة في الكلام عن موضوع الاستكشاف في البر، نتائج

والأنابيب لا علاقة لها بالشركة الوطنية.

- رابعاً، تتضمن المسودة موضوع حقوق الفرد في ملكه، إذ يوجد فصل خاص يتعلق بالاستملاك والإشغال المؤقت، وتكريس المبدأ العام الموجود في الاستملاك، أي المنفعة العامة. وتقول مصادر اللجنة إن من الصعب الآن الكشف عن حلول لهذه النقطة، خوفاً من أي ردود فعل، لكن لا يمكن القيام بالنشاطات النفطية إلا بإعلانها أنها ذات منفعة عامة، لأن ما تحت الأرض تملكه الدولة، وليس صاحب الأرض. لكن في المبدأ، نسعى إلى إرساء معادلة تحمي المنفعة العامة وتحترم المادة 15 من الدستور التي تحمي الملكية

وعلى عكس ما قيل عن إمكان دمج مشروع القانون بقانون التنقيب عن النفط والغاز في البحر، أكدت مصادر اللجنة أن «البتترول البر» قانوناً مستقلاً عن قانون البحر نظراً إلى بعض الخصوصيات التي عدتها على الشكل الآتي:

- أولاً، تختلف نسبة المخاطر بين البر والبحر، حيث تكون التحديات المالية والتقنية عالية، كما أن تكاليف الاستثمار أعلى.
- ثانياً، يحدّد المشروع مناطق محظورة تشمل القرى ذات الكثافة السكانية، أو المناطق ذات الطابع العسكري.
- ثالثاً، مسودة النفط البري تنص على إنشاء شركة للنقل والمنشآت

المسوحات الثنائية والثلاثية الأبعاد، التي «أظهرت احتمالات كبيرة لوجود كميات من البترول في عدد من المناطق». وهذه المسوحات تنقسم إلى شقين: الأول أجري في مرحلة الستينيات والسبعينيات، والثاني «الدراسات والمسوحات التي قامت بها شركات أميركية وبريطانية وفرنسية في السنوات الست الأخيرة». وكانت المسوحات القديمة قد شملت 7 أبار موزعة في منطقة البقاع الغربي (بين بلدتي يحمر وسحمر)، وفي البقاع الشمالي (القاع) ومناطق أخرى، فيما توسعت المسوحات الجديدة في عدة مناطق لبنانية من الشمال إلى الجنوب.